



الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/37/220

S/15051

6 May 1982

ARABIC

ORIGINAL : ENGLISH

مجلس
الأمن



الجمعية
العامة

مجلس الأمن

السنة السابعة والثلاثون

الجمعية العامة

الدورة السابعة والثلاثون

البند ٣٤ من القائمة الأولية *

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة في ٥ أيار/مايو ١٩٨٢ وموجهة الى الأمين العام
من الممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات حكومي ، وبالإشارة الى الوثيقة المؤرخة في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٨٢ (A/37/213-S/15015) ، المصممة بطلب من الممثل الدائم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الأمم المتحدة ، والتي تضمنت بياناً من وكالة الأنباء السوفياتية تاس ، أشرف باعلامكم اننا تلقينا بأسف عميق البيان المذكور اعلاه . ويشجع أسفنا العميق من اللفة غير اللائقة والمستعجلة في البيان بشكل غير مألوف ، عند التحدث عن رؤساء دولة متوفين او حتى عند الاشارة بالنقد الى سياسات بلدان اخرى . وقد انحرفت هذه اللفة بصورة مؤسفة ، عن قواعد اللياقة المعمول بها . وسوف لن نرد بنفس المنوال .

واننا نعي الاختلافات القائمة ، منذ زمن طويل ، مع الاتحاد السوفياتي من حيث المناهج المتبينة والمواقف المتخذة في السياسة الخارجية ، ولكننا نرى انه من غير المفهوم الى حد بعيد أن يكون ذلك ، بأي شكل من الأشكال ، مبرراً للجوء الى هذه اللفة التي لا تليق بدولة عظمى لهيها مسؤوليات خاصة في الشؤون العالمية .

ومن المناسب هنا أن نذكر الاتحاد السوفياتي بأن مصر من بلدان عدم الانحياز الحقيقية ، وترفض ، منذ أواخر الاربعينات ، سياسات التكتل والاحلاف العسكرية وقواعد المدوان ، وقد تحدثت كإحدى المحاولات لجرها الى الانحياز لمناطق النفوذ ، وستظل تفعل ذلك .

A/37/50/Rev.1

*

كما أن مصر ما فتئت تؤيد وجود قوات حفظ السلام عملاً بنص وروح قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) . وقد سعت مصر ، باخلاص ، الى اشتراك الامم المتحدة في عمليات حفظ السلام في سيناء بغية تسهيل انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية والاعانة على استعادة سيادة مصر على اراضيها الوطنية .

لهذه الغاية ، وُجّهت رسالة من نائب رئيس وزراء مصر ووزير خارجيتها الى رئيس مجلس الأمن ، بتاريخ ٢٢ نيسان / ابريل ١٩٨١ . ولسوء الحظ ، وبعد مشاورات مكثفة مع اعضاء مجلس الأمن في ١٨ أيار / مايو ١٩٨١ ، كانت النتيجة عبارة عن رد سلبي .

وان هذا الصغر من جانب مجلس الأمن عن الاستجابة قد كان مرده ، بصورة رئيسية ، الى تهديدات الاتحاد السوفياتي باعاقة أية محاولة تسعى الى اشراك الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام في سيناء ، اذا عرضت المسألة على مجلس الأمن وعند ما تعرض عليه .

واننا نعتقد بأن القوات المتعددة الجنسيات ، العاملة وفقاً للقواعد المتبعة في العمليات الدولية لحفظ السلام ، هي البديل الوحيد الصحيح المتاح لنا نتيجة تكتيكات الاتحاد السوفياتي التسوية .

الا انه يبدو لنا ان انسحاب القوات الاسرائيلية من سيناء وتحرير جزء من الاراضي المصرية والصربية واستعادة السيادة المصرية على كل شبر من الاراضي المحتلة ، لا تروق لبلد ان معينة .

ولاشك ان من المحزن أن يصدر عن الاتحاد السوفياتي ، وهو دولة عظمى وعضو دائم في مجلس الأمن المفترض فيه الاضطلاع بمسؤوليات خاصة عن حفظ السلام والأمن ، رد فعل شديد كهذا ازاء النجاح في بلوغ مرحلة مهمة في سبيل احلال سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط . وان الأمر كذلك ، لا سيما وان الاتحاد السوفياتي لا يستطيع ان يضع حدا لموقفه السلبي من هذا الانجاز التاريخي ، الذي يقدره تقديراً ايجابياً وكبيراً كثير من رؤساء الدول العربية وغير العربية على حد سواء ، بغض النظر عن الاختلافات او الفوارق في المناهج المتبعة تجاه مسألة الشرق الأوسط ، وكذا الأمين العام للأمم المتحدة الذي وصف هذا الحدث التاريخي بأنه "بتأ ومهم" .

وعلاوة على ذلك ، نؤكد أن الاتحاد السوفياتي والشعب السوفياتي ، اللذين عرفا حجم التضحيات البشرية والمادية التي يقف مها في سبيل تحرير واسترداد اراضيه ، بلد يتعرض للفسوز ، كان ينبغي ان يكونا اكثر وعياً وحساسية وتفهماً للمفروض الحقيقي للانسحاب الاسرائيلي من سيناء الذي تم ، بالدرجة الاولى ، بفضل تضحيات الشعب المصري وبطولة القوات المسلحة المصرية ، والسبب الذي انتهى ، في النهاية عن طريق معاهدة السلام المبرمة بين مصر واسرائيل في آذار / مارس ١٩٧٩ .

وجدير بالملاحظة ان اتمام الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي الوطنية المصرية هو التنفيذ المباشر الأول لمبدأ عدم جواز الاستيلاء على الاراضي بالحرب ، حسيماً يتجسد هذا المبدأ في قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٧ ، الذي أقره الاتحاد

السوفياتي • ومن غير المنطقي وغير المفهوم ، فعلا ، ان الاتحاد السوفياتي ، بمحاولته الحط من قيمة هذا الانجاز ، يحط في الواقع من قيمة ومبادئ القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) ، بدلا من تقييم هذا التطور تقييما موضوعيا بوصفه تعبيرا مهما وعمليا عن سابقة لذلك القرار يمكن تطبيقها في الاراضي المصرية المحتلة الاخرى .

وفي السياق نفسه ، فان من المهم بالمثل التأكيد بأن هذا المسمى السوفياتي للتشكيك في الاهدية والقدر الحقيقيين لتحرير الاراضي المصرية سيكون آله الفضل حيث يأتي في اعقاب مسمى مماثل عقيم جرت بهذ في الاجتماع الوزاري الاستثنائي لمكتب التنسيق لبلد ان عدم الانحياز بشأن قضية فلسطين ، الذي عقد مؤخرا في الكويت في الفترة من ٥ الى ٨ نيسان / ابريل ١٩٨٢ . ومع ذلك ، يتبع الاتحاد السوفياتي ، مرة اخرى ، السار ذاته ، متحديا الارادة الجماعية لحركة بلد ان عدم الانحياز . وهذه المحاولات المستمرة لن تقل ، او تنتقص ، بأي شكل ، من المفسري والآثار البعيدة المدى لهذا الانجاز التاريخي الذي أدت اليه عملية السلام .

ولقد تمت مصر أن يبدأ فصل جديد في تاريخ الشرق الأوسط عند اتمام الانسحاب الاسرائيلي من سيناء ، كما أنها تطلعت ، بكل تفاؤل ، الى الامكانات المقللة لاجاد تسوية مبكرة شاملة وعادلة لمسألة الشرق الأوسط ، بصرف النظر عن الصعوبات والتعقيدات الفعلية الكامنة في مسألة الشرق الأوسط .

ويعكس هذا البيان السوفياتي ، ولغته وتوقيته ودوافعه ، محاولة متواصلة لتكثيف عملية الاستقطاب ، وزيادة حدة التوتر ، وتصعيد الصراعات بين العرب ، واستباق جميع المساعي المخلصة الرامية الى رصفون العرب والى السير بهذه المنطقة المضطربة نحو الاستقرار والأمن .

وأخيرا ، فان مصر ، وهي جزء من العالم العربي مرتبط تاريخيا وسياسيا وثقافيا واستراتيجيا بماضيه وحاضره ومستقبله ، تؤكد من جديد ثنائيتها في سبيل قضية الشعب الفلسطيني العادلة في كفاحه المشروع من أجل استرداد حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف ، والتزامها بفتح فصل جديد في الشرق الأوسط وتسيير علاقاتها الخارجية مع جميع الدول الأجنبية على قدم المساواة ، على اساس مبادئ الاحترام المتبادل للسيادة والاستقلال الوطني والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلد ان الاخرى ، والتزامها بالقواعد المتبع في السلوك الدولي .

وسأكون متنا لوتتكرمون بتصميم هذا النص بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار المند ٣٤ من القائمة الأولية ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) أحمد عصمت عبد المجيد

السكرتير

الممثل السدائم